Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 230-244
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.15

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Good governance and public budget planning Low indicators And the contradictions of achieving sustainable development in Iraq

Sadiq Tohme Khalaf Al Bahadli *
College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University

Abstract: The research is a modest attempt to re-shed light on the justifications for achieving good and rational governance and reforms in planning for the Iraqi general budget, which is described as a fragile budget because there are 25% of expenditures that go to security, defense and arms purchases, and 50% go to wages and salaries that represent the operational side at the expense of the investment side, thus the indicators of good governance remain. Low with poor management of the public revenues of the Iraqi state, which will hinder the building of the project of a strong and stable state and will prolong the time to find effective solutions that contribute to solving the main problems of society (poverty indicators, unemployment, the housing file, the provision of basic services for all components of Iraqi society) .
Protecting public money from corruption and efficient planning for managing public revenues and employing them properly in public expenditures under a righteous and rational rule will increase the productivity of these expenditures and reduce dependency on external debt in the face of the public budget deficit. The solutions are not impossible, but they need national management to achieve them, especially since there is corruption and great waste. With regard to non-oil financial revenues, it is unacceptable to spend 50% of the general budget without revenues going back to the federal budget.

Keywords:
Good governance, efficient planning, federal budget, sustainable development

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 20 Apr. 2023
Accepted 30 Apr. 2023
Available online 30 Aug. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Sadiq Tohme Khalaf Al Bahadli
College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 230-244
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.15

الحكم الرشيد والتخطيط للموازنة العامة بين المؤشرات والتناقضات وانعكاسها على التنمية المستدامة في العراق

صادق طعمة خلف البهادلي
كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية

المستخلص

يحاول البحث تسليط الضوء على مبررات تحقيق الحكم الصالح والرشيد والإصلاحات في التخطيط للموازنة العامة العراقية التي توصف بالموازنة الهشة لأن هناك (25%) نفقات تذهب للأمن والدفاع وشراء السلاح و(50%) تذهب أجور ورواتب تمثل الجانب التشغيلي على حساب الجانب الاستثماري، بالتالي بقاء مؤشرات الحكم الرشيد متدنية مع سوء في إدارة الإيرادات العامة للدولة العراقية سيعطل بناء مشروع الدولة القوية المستقرة وسيطيل المدة الزمنية لإيجاد حلول ناجعة تسهم في حل مشاكل المجتمع الرئيسة (مؤشرات الفقر، البطالة ملف السكن، توفير الخدمات الاساسية لكافة مكونات المجتمع العراقي).

وحماية المال العام من الفساد وكفاءة التخطيط لإدارة الإيرادات العامة وتوظيفها التوظيف السليم في نفقات عامة في ظل حكم صالح ورشيد سيزيد من إنتاجية هذه النفقات ويقلل الركون للديون الخارجية في مواجهة عجز الموازنة العامة والحلول ليست مستحيلة لكن تحتاج إلى إدارة وطنية لتحقيقها لاسيما أن هناك فساد وهدر كبير في الإيرادات المالية غير النفطية فمن غير المقبول صرف 50% من الموازنة العامة بدون إيرادات تعود من جديد إلى الموازنة الاتحادية.

الكلمات المفتاحية: الحكم الرشيد، كفاءة التخطيط، الموازنة الاتحادية، التنمية المستدامة.

المقدمة

لاشك أن ضعف مؤشرات الحكم الرشيد وعدم التخطيط السليم للموازنة العامة في بنودها الإيرادات والنفقات يجعل من عملية تحقيق التنمية المستدامة عملية معقدة ومتشابكة مع ضعف العمل الجماعي في مؤسسات تكرس عدم المساواة والتهميش واقتصاد متردد لا يحمل هوية واضحة ويعتمد على مورد وحيد يأتي من قطاع حيوي يشكل 2% من قوة العمل ويعيل 98% من قوة العمل في باقي القطاعات العامة والحكومية، هذا القطاع النفطي ايراداته تعتمد على متغير وفاعل خارجي لا يمكن التحكم فيه، تساهم مشاكل وصراعات تعاني منها البلاد تجعل الأبواب مفتوحة للانقسامات الاجتماعية التي تغذيها الخلافات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يفقد من خلالها التحول الديمقراطي اثاره في تطوير النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلاد التي لا يمكن لها أن تحصل إلا بنظام سياسي واقتصادي واجتماعي يتجاوز ظاهرة استبداد الديكتاتورية إلى مشروع دولة تحقق الاستقرار المجتمعي وتخطوا خطوات تعزيزية في بناء مؤشرات الحكم الرشيد وكفاءة التخطيط للموازنة الاتحادية العامة لينهي هذا المشروع حالة عدم الاستقرار والاضطرابات الاجتماعية التي تحصل بسبب عدم العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بالتالي تكون غاية النظام السياسي والاقتصادي كيفية تحقيق الاستقرار المجتمعي وتعزيز برامج النمو الاقتصادي الطبيعي وجلب الاستثمارات الداخلية والخارجية وتحقيق التنمية المستدامة في البلاد.

مشكلة البحث:

تنطلق مشكلة البحث من عدم كفاءة إدارة واستخدام الأموال المخصصة في الموازنة العامة الاتحادية، وهناك سوء في إدارة الإيرادات والنفقات العامة، فضلا عن ذلك هناك عوائق وتحديات معقدة تحول دون تطبيق الحكم الصالح والرشيد في العراق في ظل ضعف مؤشراته (عدم الاستقرار السياسي، حرية الرأي والمساءلة، وفاعلية الحكومة في تنفيذ البرامج التي تقدمها، وتوعية التنظيم، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد)، مع غياب واضح لمساهمة القطاع الخاص ودوره الحقيقي في النشاط الاقتصادي والتنمية المستدامة، وضعف دور القانون في ردع المنتفعين والمتنفذين، وزيادة معدلات الفقر والبطالة.

هدف البحث:

1. التعرف على مؤشرات الحكم الصالح والرشيد والموازنة العامة للدولة العراقية.
2. التعرف على مدى تأثير الحكم الرشيد والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية والمالية في نتائج التنمية المستدامة في العراق.
3. العلاقة بين تطبيق الحكم الرشيد وإدارة الأموال العامة والدور المرتقب في تحقيق التنمية المستدامة.

أهمية البحث:

المجتمع العراقي أصبح يدرك أن التراجع الاقتصادي والتنموي إنما ناشئ عن الحكم غير الرشيد وسوء ادارة المال العام في تحقيق التنمية المستدامة ولا سبيل لتغيير الواقع إلا بحركة اصلاحية هدفها محاربة الفساد واصلاح الموازنة العامة الاتحادية وتطبيق الحكم الصالح ومشروع الدولة التي تخدم الجميع وتحمي الجميع، بالتالي الربط بين تطبيق مؤشرات وآليات الحكم الصالح والرشيد وعملية ضبط النفقات والايرادات العامة، كفيل بتحقيق منظومة التنمية الشاملة القادرة على تخفيف الصراع السياسي والاجتماعي وتزيد من عملية الاندماج والتفاعل المجتمعي بين مختلف الأطراف السياسية والمكونات المجتمعية.

فرضية البحث: هناك علاقة ترابطية بين غياب مؤشرات الحكم الرشيد وسوء استخدام الموارد المالية في الموازنة الاتحادية والدور الغائب لتحقيق التنمية المستدامة في العراق.

المبحث الأول

الحكم الرشيد والموازنة والتنمية المستدامة... أطار مفاهيمي

أغلب البلدان التي تعاني من الفساد وسوء إدارة أموالها العامة تشهد تراجعا في نموها الاقتصادي وتحصل مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية وهذه المشاكل لا تأتي لقلة الموارد الاقتصادية وإنما في سوء تطبيق الحكم الرشيد وعدم كفاءة التخطيط للموازنة العامة الاتحادية.

المطلب الاول

الحكم الرشيد.. الموجبات واسباب ظهوره

يعد الحكم الرشيد من المواضيع المهمة والحديثة المرتبطة بالتغيرات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، فقد عرفه: تقرير التنمية الانسانية العربية، 2002 (هو الحكم الذي يعزز ويعم ويصون رفاه الانسان والمجتمع، ويقوم على توسيع قدرات الافراد والناس، وخياراتهم وفرصهم في تحقيق الذات من خلال توفير العمل للجميع، وحرياتهم الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب والمجتمع تمثيلا كاملا، وتكون مسؤولة لضمان مصالح افراد الشعب، اما مفهوم البنك الدولي، للحكم الصالح والرشيد تنصرف إلى عملية اختيار القائمين على السلطة

ومراقبتهم واستبدالهم عند الضرورة في ظل مؤشر محاسبة المسؤولية، مع قدرة الحكومة على ادارة الموارد الاقتصادية والمالية، وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية الكفيلة والفاعلة بغية تحقيق الأهداف العامة للدولة مع احترام للمواطن والدولة ومؤسساتها (لمطوري، 2014: 12).

من المفاهيم السابقة يستخلص الباحث إلى أن (الحكم الرشيد: هو أن تقوم أحزاب وكتل وقيادات سياسية منتخبة لإدارة المؤسسات الحكومية العامة بشرط محاسبتها في ظل مؤشرات محاسبة المسؤولية، وفعالية عمل الحكومة ودورها في إدارة المال العام، ودورها في تحسين نوعية حياة المجتمع ورفاهيتهم الاقتصادية والاجتماعية، والكفاءة في استخدام الايرادات العامة وتحقيق الإنتاجية العالية للنفقات الخاصة بقطاعات الدولة المختلفة، وانفاقها بما يحقق التنمية الاقتصادية المستدامة.

إن زيادة الواردات المالية للدولة المتأتية من القطاع النفطي، لا تأخذ طريقها لإحداث التنمية المستدامة بسبب سوء ادارة الأموال الحكومية العامة وفشل الادارة المركزية في ادارة الموارد الطبيعية للبلدان، بالتالي الحاجة ضرورية لإعادة النظر في طبيعة ادارة الحكم بالشكل الذي يعزز النمو الاقتصادي، ويحقق التنمية المستدامة (بخيت، 2019: 23)، وعليه لا سبيل لتعزيز النمو وتحقيق التنمية المستدامة، إلا لتحقيق مؤشرات الحكم الصالح والرشيد (ابداء الرأي والمسائلة، وفاعلية الحكومة في تحقيق الأفضل للمجتمع، والاستقرار السياسي وغياب العنف والكراهية، وسيادة سلطة القانون، ونوعية التنظيم الإداري، ومكافحة الفساد المالي والإداري والابتزاز، وكفاءة استغلال وادارة المال العام في ظل إنتاجية للنفقات العامة تحقق المشاريع المنتجة المدرة للدخل).

ومن خلال هذه المؤشرات يتحقق الحكم الصالح والرشيد ويتحقق الصالح العالم للمجتمع، الذي يشمل عملية اختيار القائمين على إدارة السلطة بدقة وكفاءة وشفافية، ورصد اعمالهم بالمتابعة ومحاسبة المسؤولية، بالتالي يكون للحكومة المركزية، القدرة على ادارة الموارد المالية والاقتصادية، وتنفيذ السياسات الناجحة السليمة، لتكون قادرة على كسب ثقة ورضا المجتمع والناس من خلال احترام كل المكونات المجتمعية، بالمقابل المواطن يحترم الدولة والمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية ويحترم القانون.

المطلب الثاني

الموازنة العامة الاتحادية... الأسس والقواعد

يمكن تعريف الموازنة العامة، بأنها النفقات العامة والايرادات العامة التي تعتمدها الحكومة في إطار وثيقة معينة تتضمن الأعمال التي تقوم بها الحكومة سواء كانت (اقتصادية او اجتماعية)، مبنية على أسس وقواعد محددة، ولكل الدوائر والوزارات الحكومية اضافة إلى بيان مسار عمل الحكومة لمعالجة الأزمات المالية والاقتصادية او لتحقيق التقدم والنمو الاقتصادي والاجتماعي والمعرفي خلال سنة قادمة) (دعدوش، 2020: 23).

يعد العراق من قبيل الدولة التي تعتمد موازنات تقليدية هشة وضعيفة، ويلاحظ تردي وضع العراق الاقتصادي في المؤشر نتيجة حدة (التهديدات الأمنية، والأزمات المالية، والتحديات الاقتصادية والتنموية)، وتصدر العراق دول (الصراعات الداخلية في المنطقة العربية نتيجة للانهيار الذي حصل في مؤسسات الدولة بعد عام 2003، وهذه الصراعات كانت السبب الحقيقي لعدم (ارتباط الموازنة العراقية بالتنمية الاقتصادية المستدامة)، فالسياق التاريخي للموازنات يعتمد على التوقعات في اسعار النفط والايرادات العامة وسد العجز الفعلي في الموازنة عن طريق اصدار حوالات خزينة واصدار سندات وطنية، للجمهور واصدار سندات وحوالات خزينة للمصارف الحكومية تخصم لدى

البنك المركزي العراقي فضلا عن ذلك قروض من المصارف التجارية واصدار سندات خارجية والاقتراض من المؤسسات المالية الدولية والاقتراض بضمانة مؤسسات ضمات الصادرات الدولية.
لذلك أصبحت الحاجة ملحة لتطوير الموازنة التقليدية الهشة الى موازنة برامج وأهداف في ظل هوية مالية واقتصادية واضحة المعالم، موازنة تخطيطية تنموية تحقق أهداف التنمية المستدامة في ظل تحقيق التحول الهيكلي والاصلاح المالي وتنويع مصادر الدخل القومي من أجل اعطاء فرصة اكبر للقطاع الخاص الأهلي، إذ إن بقاء المستويات العالية من الهشاشة، والصراع والتنافس غير المسؤول، والفساد الإداري والمالي والاعتماد على النفط الخام كمورد وحيد يعيق تقدم البلاد نحو (الاصلاح المالي والاقتصادي)، مع انخفاض الإيرادات الحكومية غير النفطية.

المطلب الثالث

الحكم الرشيد وكفاءة استغلال موارد الدولة والتنمية المستدامة.. الترابط والتكامل

التنمية: عملية توسيع الحريات الحقيقية للبشر وخيارات الفرد والمجتمع وتوسيع الفرص الاجتماعية والحقوق السياسية التي يتمتعون بها خدمة لرفاهيتهم الاقتصادية والاجتماعية، لكن هذا المفهوم تغير حديثا ليصبح أكثر شمولا، ظهر ما يطلق عليه التنمية المستدامة، تعرف بأنها (تنمية اقتصادية دائمة وبيئية مستدامة واجتماعية عادلة تستجيب الى احتياجات الجيل الحاضر، دون المساس باحتياجات الاجيال المستقبلية، بمعنى دون تعريض احتياجات الأجيال المستقبلية للخطر) (عبد القادر وعبد القادر، 2011: 25).

وبعد التعرف بشكل مختصر على مفهوم التنمية، وأهم الأسس والقواعد الحديثة التي تقوم عليها يبقى أن نعرف أن وضع إطار مؤسساتي ملائم للحكم الصالح والرشيد واختيار الاسلوب والخطط والاستراتيجيات الملائمة لإدارة موارد الدولة من أهم الاساسيات لتحقيق التنمية المستدامة في أي بلد.

من جانب آخر مفهوم الحكم الرشيد ومؤشراته يتطلب رؤية تشريعية تبدأ من النظام الاساس للدولة وهو الدستور وعليه ينبغي أن يضمن هذا الدستور قواعد قانونية ومالية عامة تضمن قيام الحكم الرشيد وتحقيقه ومن ثم تنبثق عن تلك القواعد الرئيسة قوانين وتشريعات سياسية واقتصادية واجتماعية وهذه مسؤولية القوى والاحزاب في العملية السياسية ومسؤولية السلطة التشريعية في الدولة (السرحان، 2018: 23).

أغلب البلدان النامية ادركت أن الخلل في عدم تطبيق (الحكم الصالح والرشيد) وهو الكفيل لتحقيق النمو الاقتصادي و تحقيق التنمية المستدامة، لذلك أغلبها تقوم بحركات اصلاحية سياسية واقتصادية، هدفها تطبيق الحد الأدنى من الحكم الصالح والرشيد وطبعا تواجه تحديات معقدة ومتشابكة، وصعوبات كثيرة، علما إن الأفة الخطيرة التي تعرقل التطبيق هو الفساد الاداري والمالي وفساد البعض من الطبقة السياسية والكتل والأحزاب المشاركة في العملية السياسية، إذ إن الدراسات والبحوث تؤكد أن هناك وجود تأثير الحكومة الرشيدة على معدل النمو الاقتصادي في بعض الدول العربية، وقد أظهرت هذه الدراسات أن معدل النمو الاقتصادي مرتبط ايجابيا بمستوى تطوير المؤسسات والحاكمية في بعض البلدان العربية، وان العملية غير مرتبطة بمستوى دخل الدولة، الذي تحتاجه عملية الإصلاح لكن بعض البلدان غنية لكن مستويات الفساد المالي والإداري فيها عالية بالتالي الدولة كانت (نفطية ام غير نفطية)، لم يؤثر في هذه العلاقة وانما الإدارة الوطنية والاستغلال الأمثل للموارد المالية (العجلوني، 2018: 3)، وخير مثال على ذلك العراق فيها خيرات كثيرة نفطية

وغير نفطية، لكنها غير مستغلة بشكل سليم فالإدارة النزيهة والكفوءة، أهم من الموارد الاقتصادية والمالية.

المبحث الثاني

تناقضات تحقيق التنمية المستدامة في ظل مؤشرات الحكم الرشيد وغياب الاستخدام الأمثل للموارد

لا شك أن الاقتصاد العراقي اقتصاد احادي الجانب يعتمد على تصدير سلعة واحدة هي النفط وهو مرتبط بأسعار هذه السلعة في توفير الأموال اللازمة للموازنة العامة بالتالي أي انخفاض في أسعار النفط سيولد أزمة مالية واقتصادية ومع كل أزمة تظهر الدعوات للإصلاح المالي والاقتصادي واصلاح الموازنة الهشة في العراق، لكن طريق الاصلاح المالي والاقتصادي واصلاح البنية الهيكلية للموازنة العامة ليس سهلا نتج عنه تناقضات في تحقيق التنمية المستدامة، لاسيما إن هناك مستوى مدني في مؤشرات الحكم الرشيد في العراق.

المطلب الاول

تحليل وقياس مؤشرات الحكم الرشيد في العراق للمدة 2005–2021

عملية قياس الحكم الرشيد صعبة ومعقدة ومتشابكة، لذلك وضعت المؤسسات الدولية مؤشر لقياس الحكم الرشيد (مؤشر النوعية المؤسساتية)، ويأخذ هذا المؤشر المتوسط الحسابي للأشكال الست لمؤشرات الحكم، وقيمته تتراوح بين (2.5-، 2.5+)، ومن الواضح أنه كلما كانت القيمة أعلى كلما دلت على جودة الحكم (عبد القادر، 35)، ويعرض الجدول رقم (1) نتائج مؤشر اجمالي لنوعية (المؤسسات للدول التي تحتل المرتب الأولى).

الجدول (1): مؤشر النوعية المؤسساتية للدول التي احتلت المراتب الاولى في التقارير الدولية

الدول	الصوت والمسائلة	الاستقرار السياسي وغياب العنف	فعالية الحكومة في توفير الخدمات الأساسية	نوعية التنظيم	سيادة فرض القانون	مكافحة الفساد الإداري والمالي	مؤشر النوعية المؤسساتية
الدنمارك	1.48	0.99	2.18	1.86	1.92	2.32	1.79
فلندا	1.47	1.36	1.95	1.58	1.86	2.34	1.76
السويد	1.53	1.12	1.99	1.68	1.90	2.23	1.74
سويسرا	1.45	1.22	2.06	1.65	1.86	2.15	1.73
نيوزيلندا	1.47	1.16	1.76	1.72	1.85	2.31	1.71
المتوسط	1.48	1.17	1.99	1.69	1.88	2.27	1.74

المصدر: د. يختار عبد القادر، ود. عبد الرحمن عبد القادر، دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية الاقتصادية، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي، جامعة وهران، الجزائر 2011، ص 25.

من يطلع على تاريخ الشعوب في الجدول رقم (1) نجد أن هناك مؤشرات للحكم الرشيد ذات نسب عالية، بالتالي ما لم تحدث تحسينات في (الصوت والمسائلة)، والحد من الفساد وفعالية عالية لإداء الحكومات لن يكون للإصلاحات الأخرى سوى تأثير محدود.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 230-244
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.15

تتميز البلدان العربية بتنوع الهياكل الاقتصادية ووفرة الموارد الطبيعية و البشرية فيها، لكن انجازاتها في مجال التنمية تتفاوت فيما بينها بل البعض منها تواجه تحديات كبيرة، وتحتل الدول العربية في مؤشر النوعية المؤسساتية المركز الأخير بقيمة (0.57-) بالمقارنة بمناطق العالم وبهذا تعاني من فجوة في ادارة الحكم ووفق البيانات الدولية، لا توجد أي دولة عربية تتمتع بحكم راشد أي تصنيف ممتاز، وتؤكد النتائج أن أغلب الدول العربية تتصف بمؤسسات(تقل نوعيتها عن المتوسط)، ما عدا قطر 0.61 والامارات 0.49 وعمان 0.39 والكويت 0.21 والبحرين 0.24 والاردن 0,08 (عبد القادر، عبد القادر، 35).

ومن خلال تتبع نتائج المؤشرات في أغلب البلدان العربية في المنطقة نستشف مدى افتقار هذه المؤشرات لآليات الحكم الصالح والرشيد، ومكافحة الفساد الإداري والمالي، وتعزيز الرقابة والتدقيق، إذ إن البعض من هذه البلدان لم يصادق على تشريعات تتعلق بالأثراء غير المشروع للسلطة العامة ورجالاتها، كما إن بعض البلدان لم تقر (قوانين تؤمن حق الوصول الى المعلومات)، وغيرها من القوانين المشابهة، مما يجعل من الصعوبة بمكان اطلاع المواطن على سير العمل في القطاعات الحكومية، فضلا عن ذلك لا قانون عادل للانتخابات يسمح بالمنافسة الديمقراطية لذلك تسجل هذه البلدان مشاركة سياسة ضعيفة في الانتخابات.

لم تتغير الاحوال بعد احداث 2003 الى المستوى الذي يحقق طموح المواطن العراقي ويعد العراق من أسوأ البلدان في العالم من حيث عدم تحقيق الحكم الرشيد، أو ممارسته على وجه حسن، وهناك عوائق وتحديات ساهمت في ذلك منها (ارتفاع معدلات العمليات الإرهابية)، وأعمال العنف، والخسائر المادية نتيجة هذه الأعمال لاسيما إن هناك (25%)، من أموال الموازنة العامة الاتحادية تذهب كموازنة حرب، فضلا عن ذلك البيروقراطية الادارية وغياب دور حقيقي للقطاع الخاص، وعدم شفافية الأداء الحكومي المالي الذي يقيسه مسح الموازنة المفتوحة وفاعلية الموازنة العامة تقوم على ثلاثة أركان رئيسة هي (اتاحة معلومات كافية عن الموازنة العامة ايرادا وانفاقا)، والرقابة القوية عليها ومشاركة المجتمع ومنظمات المجتمع المدني فيها)، ولا ننسى تحديات زيادة البطالة والفقر وكما يتبين من خلال الجدول الآتي:

الجدول (2): مستوى الحكم الرشيد في العراق للمدة (2005-2021)

السنوات	التصويت والمسائلة %	الاستقرار السياسي %	فعالية الحكومة %	جودة التشريع %	سيادة القانون %	مكافحة الفساد%	متوسط الاجمالي %
2005	9.61	0.48	0.98	4.4	1.4	3.9	2.9
2006	.10.09	0	0.97	7.35	1.4	2.4	3.7
2007	15.86	0.48	2.91	7.28	0.47	2.9	4.98
2008	16.34	1.92	9.22	12.62	1.44	3.3	7.49
2009	18	2.3	9,56	16.7	1.42	4.3	8.7
2010	19.43	2.3	10	15.3	2.36	6	9.2
2011	18	4.2	12	12.79	3.28	11	10.3
2012	16.43	4.7	13	9.47	3.28	9.4	9.4

السنوات	التصويت والمسائلة %	الاستقرار السياسي %	فعالية الحكومة %	جودة التشريع %	سيادة القانون %	مكافحة الفساد%	متوسط الاجمالي %
2013	16.43	4.2	13.7	9.47	3.75	7.5	9.2
2014	15.76	2.3	13.9	8.65	6.7	5.7	8.8
2015	17.73	2.8	9.61	7.2	5.7	4.8	7.9
2016	22.16	3.3	9	11	3.84	6.25	9.2
2017	20.68	3.3	9.61	9.61	4.3	6.7	9
2018	21.18	1.4	9.13	9.61	3.3	7.2	8.6
2019	20.76	1.5	9.13	9.88	3.4	7.3	8.6
2020	20.77	1.6	9,17	9.87	3.5	7.4	8.7
2021	20.77	1.7	9.18	9.87	3.5	7.4	8.7

من بيانات الجدول أعلاه نلاحظ الآتي:

1. الحكم الصالح والرشيد لم يتحسن إلا بعد عام 2008 وبنسبة طفيفة، وذلك بسبب الاضطرابات العنيفة وحالة عدم الاستقرار المجتمعي التي واجهها البلد بعد عام 2006 وزيادة العنف الاجتماعي الطائفي.
2. بدأت مؤشرات الحكم الصالح والرشيد بالارتفاع بعد 2008، إذ ارتفعت من 3% إلى 7% ووصلت إلى أعلى مستوى في عام 2011، إذ بلغت (10%)، وانخفضت المؤشرات في المدة (2014 – 2015) وذلك يعد دخول داعش للعراق، ولكن بدأت بالارتفاع النسبي في المدة 2017 الى 2021 إذ أوصلت بحدود 9%.
3. إن المستويات المتدنية من مؤشرات الحكم الصالح والرشيد يعود بعدم الثقة بالعملية والنظام السياسي بسبب الفساد المستشري المحمي من قبل الكتل والأحزاب والطبقة السياسية المشاركة في هذا العملية السياسية.
4. مؤشر الاستقرار السياسي هو الأسوأ بالنسبة للمؤشرات الأخرى وهذا المؤشر كانت نتيجته تدهور في مؤشر مكافحة الفساد الإداري والمالي.
5. ارتفاع مؤشر الفساد في مؤسسات الدولة أدى إلى تدني مستويات الحكم الصالح والرشيد وعدم كفاءة استخدام الموارد المالية للبلاد فلا كفاءة في استغلال الايرادات ولا إنتاجية عالية للنفقات العامة، لاسيما غير النفطية فضلا عن ذلك عدم كفاءة استغلال هذه الايرادات في النفقات العامة التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في العراق.
6. كل المؤشرات المتدنية في الجدول رقم (2) تدل على مستوى منخفض من الحكم الصالح الرشيد لا يتجاوز (7.9)، وهذا المستوى الضعيف أثر وبشكل سلبي على المتغيرات (الاقتصادية والامنية والسياسية والاجتماعية)، الأمر الذي أدى إلى الاستغلال غير الرشيد للأموال في الموازنة الاتحادية العامة، وأصبح مفهوم الهشاشة يتناغم مع هذه الموازنة وفي كل سنة يتحول الفائض الاقتصادي الفعلي إلى فائض اقتصادي احتمالي يقوض عملية التنمية المستدامة ويمنع تراكم رأس المال الذي يساعد في تطوير القطاعات الانتاجية المدرة للدخل.

الحكم الرشيد الذي ننشده هو حكم يهدف إلى اقامة العدل الاجتماعي الذي لا استثناء معه والحرية السياسية والفكرية التي لا ازدواجية فيها، دولة ومؤسسات عامة وخاصة وهيئات وجمعيات

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 230-244
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.15

وجماعات وافراد تتعاون لتحقيق الحكم الصالح والرشيد في العراق، وتحقيق مؤشرات التماسك والترابط والتكامل (قوة وهيبة الدولة، وتماسك الفرد والمجتمع، ودرجة ثقة ورضا المواطنين)، والمؤشرات الاقتصادية (مجموعة مؤشرات لقياس الانحدار الاقتصادي، والعدالة في توزيع الدخل القومي والحد من هجرة العقول والكفاءات وأصحاب التخصصات النادرة)، والمؤشرات السياسية (قياس شرعية الدولة، والرضا العام عن الخدمات وحقوق الانسان وحكم القانون داخل الدولة) وغيرها من مؤشرات التدخل الخارجي والمؤشرات الاجتماعية التي لها علاقة بالضغوط على موارد الدولة والتدخلات في الشؤون الداخلية وضغوط القروض الاجنبية والهبات والمساعدات.

المطلب الثاني

خسائر مادية ضخمة وتناقضات بلوغ التنمية المستدامة في العراق

العراق تحمل خسائر مادية كبيرة بسبب سوء الادارة المالية للمال العام وعدم كفاءة التخطيط للموازنة الاتحادية العامة، بالرغم من الموازنات الانفجارية، ويعود ذلك إلى عدم وجود (خطة قابلة للتنفيذ خمسية) أو(متوسطة المدى)، مما ولد ضياع وهدر كبير في فرص استغلال الموارد المالية منذ عام 2003 ولحد الآن، يضاف إليه المؤشرات المدنية للحكم الرشيد في العراق كل ذلك قلل من فرص بلوغ التنمية المستدامة في العراق، ولتوضيح طبيعة الاقتصاد العراقي، ادناه لبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية عن الاقتصاد العراقي للمدة من (2021- 2005) وكما يأتي:

الجدول (3): المؤشرات الكلية الاقتصادية للاقتصاد العراقي للمدة (2005-2021)

السنة	السكان مليون نسمة	GDP مليار دولار أمريكي	GDP للقطاعات غير النفطية مليار دولار أمريكي	نسبة مساهمة القطاع النفطي الى GDP%	نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في GDP%	معدل البطالة الكلية %	معدل التضخم % النسبة المئوية
2005	27.9633	70.2177	34.626	50.77	49.3	17.99	37.11
2006	28.8100	74.3444	36.672	50.77	49.3	17.50	53.11
2007	29.6822	88.4008	41.174	53.50	46.5	11.70	43.00
2008	30.577	101.180	45.309	55.30	44.7	15.3	43.00
2009	31.664	107.228	48.956	54.40	45.6	14.00	8.30
2010	32.481	114.018	55.173	51.70	48.3	12.00	5.50
2011	33.330	122.698	58.907	52.00	48.0	11.00	5.60
2012	34.208	140.221	67.949	51.60	48.4	11.90	6.11
2013	35.095	150.659	76.098	49.50	50.5	12.10	5.90
2014	36.995	147.564	71.368	51.70	48.3	10.60	5.20
2015	37.933	155.014	63.523	59.10	40.9	13.10	5.40
2016	38,169	176.436	62.664	64.50	35.5	10.80	3.10
2017	39,139	177.219	68.116	64.0	36.0	13.00	3.20
2018	40.590	215.604	72.233	63.70	36.3	12.80	4.40

السنة	السكان مليون نسمة	GDP مليار دولار أمريكي	GDP للقطاعات غير النفطية مليار دولار أمريكي	نسبة مساهمة القطاع النفطي الى GDP%	نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في GDP%	معدل البطالة الكلية %	معدل التضخم % النسبة المئوية
2019	41.560	222.371	74.541	63.90	36.1	12.80	5.20
2020	42,150	257.287	75.543	64.00	34.8	12.90	5.30
2021	43,530	207.900	75.567	64.00	34.9	12.90	5.20

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، للمدة 2004-2020.

من الجدول أعلاه نلاحظ الآتي:

1. بالرغم من الهجمات الارهابية، والحرب مع داعش، وسوء الاوضاع الاقتصادية الاجتماعية عدد السكان ارتفع بنسبة (31.6%) للمدة من(2005-2021)، ارتفع الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، بنسبة (61%) ونمو قطاع النفط الى حدود (53.9%)، وانخفضت نسبة معدلات التضخم إلى (5.2 %) بعد كانت (53.1%) عام 2006، أما معدلات البطالة انخفضت بشكل نسبي إلى نحو (12.9 %) بعد ان كانت (26.8%) في عام 2005، لكن تشير البيانات الواردة من تقرير صندوق النقد الدولي لعام 2019 في العراق إلى أن معدل البطالة الكلية ارتفع الى (22.6%)، وإن نسبة اكثر من(40%) منها هي لفئة الشباب.
2. ضعف النمو الاقتصادي وتقلبه واعتماده على البترول ويكفي الاشارة صادرات النفط شكلت بحدود (90%) من الصادرات العراق التجارية.
3. ان التغيرات السياسية في العراق في النهج والفكر الاقتصادي بشكل عام وفي طرق اعداد وتنفيذ الموازنة العامة بشكل خاص لم تغير أو تطور الموازنة الاتحادية العامة، وبقيت موازنة بنود تقليدية هي أقرب للموازنة الهشة التي لا دور تنموي فيها ولا هوية محددة وواضحة للاقتصاد العراقي وينتابها العجز وإن كان تخطيطي نتيجة الاعتماد على القطاع النفطي بالتالي يتحول الفائض الاقتصادي الفعلي إلى فائض اقتصادي احتمالي يقوض عملي التراكم الرأسمالي والتنمية المستدامة.

المطلب الثالث

المؤشرات المتدنية للحكم الرشيد والموازنة الهشة وغياب فرص التنمية المستدامة في العراق

فيما يأتي جدولا يبين الموازنة العامة للمدة 2005- 2021 والذي يبين الاختلال في الاقتصاد العراقي واعتماد الانفاق العام على حجم الايرادات من القطاع النفطي وعدم تنويع مصادر الدخل القومي نتيجة اهمال القطاعات الانتاجية الأخرى (عبد القادر، عبد القادر، 25).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 230-244
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.15

الجدول (4): حجم الايرادات النفطية وغير النفطية واجمالي الإيرادات العامة والنفقات الجارية والاستثمارية واجمالية والعجز والفائض في الموازنة للمدة 2005-2021

السنة	(الايرادات النفطية)	الايرادات غير النفطية	نسبة الايرادات النفطية الى الاجمالي	اجمالي الايرادات العامة	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	اجمالي النفقات العامة	العجز/ الفائض
2005	26.516	1.010	96.3	27.536	18.424	2.563	20.987	6.539
2006	31.548	1.891	94.3	33.439	23.802	1.756	25.558	7.881
2007	40.415	3.381	92.2	43.796	26.071	5.250	31.321	12.475
2008	63.127	4.468	93.3	67.595	43.840	12.553	56.393	20.083
2009	40.047	7.169	88.1	45.407	39.265	8.247	47.512	2.105
2010	53.044	6.937	88.4	59.981	46.650	13.293	59.943	0.38
2011	86.562	6.435	93.0	92.997	52.073	15.241	67.314	25.683
2012	93.218	9.240	90.9	102.458	64.998	25.173	90.171	12.287
2013	92.902	4.576	95.3	97.478	67.535	34.632	102.167	4.689
2014	81.624	8.902	90.1	90.526	64.597	29.840	94.437	6.792
2015	58.051	2.912	95.2	60.963	43.557	26.034	69.591	8.628
2016	37.199	8.523	81.3	45.722	46.355	15.469	61.824	10.637
2017	54.682	10.306	84.1	64.988	49.601	13.836	63.437	1.551
2018	68.850	8.650	88.8	77.500	67.950	20.550	88.500	11.000
2019	78.551	9.654	89.0	88.208	84.597	27.800	112.397	23.770
2020	41.70	11.00	76.00	51.00	84.00	28.600	105.555	25.780
2021	75.00	12.00	62.25	87.00	89.52	29.00	849 .102	58.67

المصدر: وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، للمدة 2005-2021.

من بيانات الجدول رقم (4) نلاحظ ما يأتي:

1. اعتماد الايرادات على تصدير سلعة واحدة (النفط الخام) تحتل النسبة الأكبر من صادرات العراق إلى الخارج، وتصدر بعجز تخطيطي في أغلبها، وفي ختامها فائضا ماليا، وارتفاع حجم رواتب وأجور القطاع العام الحكومي والتخصيصات التقاعدية وشبكة الحماية الاجتماعية، وانخفاض الموازنة الاستثمارية الداعمة للقطاعات الانتاجية والمشاريع المدرة للدخل، ويغلب على الموازنة النفقات للجانب العسكري والامني بحدود 25%، وغياب الجانب التنموي في الموازنة مع غياب لهوية واضحة لهذه الموازنة مع غياب الدعم الحقيقي للقطاع الخاص.
2. النزعة الاستهلاكية، وفلسفة الاستهلاك بديل الإنتاج، وضعف البيئة الاستثمارية المناسبة، وحاجة البلاد إلى تلبية الطلب الكلي من السلع والخدمات من خارج البلاد كلها معوقات وتحديات لعدم بناء موازنة متطورة تبتعد على الهشاشة.
3. فيما يتعلق بالموازنة العامة الاتحادية العراقية نلاحظ أن العراق احتل مراتب متدنية في مؤشرات الموازنة:

❖ مؤشر الشفافية (الموازنة المفتوحة): حصل العراق على ثلاث نقاط من أصل مئة نقطة وهي: درجة منخفضة أقل إلى حد كبير من متوسط الدرجة العالمية المقدرة بنحو 42 درجة، وهذا المؤشر يقيس اتاحة ونشر الحكومة الاتحادية لثمان وثائق للموازنة العامة في الوقت المناسب وهي البيان التمهيدي،

للموازنة أي المعايير العامة للسياسات المالية للدولة العراقية قبل طرح مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية والتوقعات الاقتصادية للحكومة والايرادات المتوقعة والنفقات والديون المستحقة على الحكومة ومؤسساتها العامة، ومقترح الموازنة للسلطة التنفيذية والموازنة المقررة وموازنة المواطنين، والتي لم يتم العمل بها في دولة العراق، والتقارير الدورية، والمراجعة النصف سنوية وتقرير نهاية العام وتقرير المراجعة او ما نطلق عليها الحسابات الختامية (السرحان، 2019: 8).

- ❖ مؤشر المشاركة للعامة للمواطنين حصل العراق فيها على صفر في هذا المؤشر من أصل 100 درجة، علما يفترض مشاركة المتخصصين ومراكز البحث العلمي في المناقشة لوضع موازنة تحقق مستوى مقبول من التخطيط والتنمية الاقتصادية.
- ❖ الاشراف على الموازنة الاتحادية العامة: أن السلطة التشريعية في العراق توفر رقابة محدودة خلال مرحلتي التخطيط والتنفيذ للموازنة الاتحادية العامة.
- ❖ لا تقوم اللجان التشريعية بفحص ونشر التقارير الخاصة بهم عن تحليل مقترح الموازنة الخاص بالسلطة التنفيذية عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

ومن أجل التخلص من واقع الهشاشة بالموازنة وضعفها للتحول إلى واقع التطور لتحقيق التنمية المستدامة لابد من العمل على تحقيق مؤشرات الحكم الرشيد واستدامة النمو في المستقبل، فالعملية لا تحتاج الى تطور اقتصادي فقط، بل يحتاج الى تطوير الفاعل السياسي، وغيرها من الفواعل المسببة لهشاشة النظام السياسي والموازنة الاتحادية الهشة، ومنها يأتي:

1. التحول إلى مشروع الدولة القوية المستقرة التي يطبق فيها القانون على الجميع مع ضرورة الاستفادة من الفوائض المالية، واستخدامها في مجالات الصناعة والزراعة وتطوير البنى التحتية وترميم العلاقة بين الفرد والسلطة.
2. العمل على زيادة الايرادات العامة من خلال خصخصة شركات القطاع العام الخاسرة وغير المنتجة وعددها (157) شركة عامة، أما الشركات الرابحة وعددها 44 شركة يمكن الذهاب إلى خيار الشراكة مع القطاع الخاص في ادارتها.
3. استغلال فرص التنمية الضائعة في البلاد من خلال تطوير القطاع الخاص وتنويع مصادر الدخل القومي، والتركيز على تنويع محفظة أصوله وموجوداته خلال الاستثمار في رأس المال البشري).
4. اصلاح الخلل في هيكلية الموازنة العامة الاتحادية من خلال زيادة الايرادات غير النفطية من خلال معالجة السياسات المالية والاقتصادية الفاعلة والمساهمة في التنمية، ومحاربة الفساد المالي والإداري والسرقات في المال العام (السرحان، 2019: 18)
5. على وزارة المالية تقديم تقرير يوضح أهداف الموازنة والرؤى المستقبلية والاسس والقواعد العامة التي تبنى عليها الموازنة وربطها بخطط التنمية الوطنية المستدامة، فضلا عن ذلك ربطها بالأهداف التي نص عليها قانون الادارة المالية والدين العام للعام 2004.
6. حل مشكلة الاستدامة المالية ومشكلة الشفافية والمسائلة ومحاسبة المسؤولية التي ترتبط بالموازنة الاتحادية العامة وحل مشكلة الحسابات الختامية التي لم تقدم ولسنوات عديدة والحصر الدقيق لموظفي الدولة من خلال الرقم الاحصائي الموعد وربطه الحكومة الالكترونية لتقليل الفضائيين في مؤسسات الدولة العامة وايجاد اليات مناسبة للمشتريات الحكومية لتقليل حالات التلاعب والفساد والمغالاة في أسعار الشراء وايجاد حلول للسؤال المزمن؟ هل موازنة العراق الاتحادية هي موازنة حرب أو موازنة نمو وتنمية.

7. تفعيل مؤشرات محاسبة المسؤولية ومؤشر فعالية الحكومة ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية وجودة صياغة السياسات العامة للدولة وتنفيذها ومؤشر جودة السياسات العامة محليا ومؤشر رضا الأفراد عن السياسات العامة، فهذه المؤشرات لها علاقة حقيقية في تطور مؤشرات الحكم الصالح والرشيد التي في حالة تطبيقها سيشهد البلاد تطورا في مؤشرات النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة.

نستخلص من البحث أن تحقيق ادارة الحكم الرشيد وكفاءة استغلال موارد الدولة النفطية وغير النفطية وتطويرها تتطلب المشاركة من الجميع وهي مسؤولية الجميع، الدولة ومؤسساتها والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وفي حالة حصول هذه المشاركة سيحصل العراق على نتائج ايجابية تتمثل في زيادة معدل النمو الاقتصادي السريع والتنمية المستدامة.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. لم تتمكن أغلب الدول العربية ومنها جمهورية العراق من تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة حقيقية على الرغم من الامكانات المالية والطبيعية، لأن الاصلاحات المالية والاقتصادية لا تحقق ثمارها الا بتحقيق الاصلاح السياسي المنشود، إذ إن مؤسسات الدولة تعمل في اقتصاد مترد مشوه فاقد للهوية الاقتصادية الواضحة فضلا عن الافتقار إلى العمل الجماعي المثمر والمنتج، فصانعو السياسات يركزون على المصالح الذاتية الضيقة لهم ولأحزابهم وهذه الأحزاب لا تسمح بتطوير الموازنة الاتحادية وتنتج تنمية اقتصادية مستدامة.
2. العراق يعد من البلدان الهشة والضعيفة والرخوة، ولكن لا يمكن عده من البلدان الفاشلة نعم هناك إخفاقات وتحديات لكن هذا البلد يملك من المقومات المهمة للنهوض، بالتالي وصف الموازنة الهشة مرتبط بمعطيات الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الغير مستقر، والسياق التاريخي للموازنات العراقية من حيث البناء والتخطيط موازنات بنود مع تأخرها عن موعدها الدستوري وقلة التخصيصات الاستثمارية في هذه الموازنات فلم يتجاوز في أعلى التقديرات 40%، وبقيت موازنة بنود تقليدية هي أقرب للموازنة الهشة التي لا دور تنموي فيها ولا هوية محددة للاقتصاد العراقي وينتابها العجز نتيجة الاعتماد على الاقطاع النفطي.
3. الخلل في نتائج التنمية المستدامة يعود إلى اتجاه الاصلاحات المؤسساتية نحو التدهور، إذ إن هناك تدني مؤشرات الحكم الصالح الرشيد وسوء استغلال الموارد المالية والاقتصادية للبلاد، بالتالي تطبيق الحكم الرشيد يحتاج إلى ترابط وتكامل وتفاعل بين المكونات الثلاثة الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
4. الحكم الفاسد السيئ الذي يفتقر إلى الكفاءة والمهارة: هو أفة التنمية الحقيقية وحيثما تواجد الحكم السيئ تواجدت حالات استخدام المال العام وموارد الدولة الاقتصادية بشكل سيئ والنتيجة عدم الاستخدام الفعال لسد احتياجات الأفراد والمجتمع من توفير فرص عمل والتقليل من البطالة فضلا عن انخفاض الكفاءة والانتاجية ورفاهية الافراد والمجتمع.
5. لا يخفى على أحد أن مواطن الخلل التي رافقت بناء العملية السياسية والفساد والمحاصصة والصراعات السياسات بين الأحزاب والكتل السياسية كانت السبب الحقيقي في عدم تطبيق الحكم الصالح والرشيد وعدم الاستغلال الأمثل لموارد الدولة المالية والاقتصادية، وسببه وصول عناصر فاسدة إلى مراكز عليا في الدولة مما اضر بالعملية الديمقراطية والسياسية وأضر أيضا ببناء مشروع

الدولة الحديثة القوية المستقرة وهيكلها الحكومي العام وابعادها عن الأسس والقواعد الرشيدة التي تعمل الدول والوحدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على تحقيقها.

6. ظهور مستويات من العنف والكراهية تدفع الانظمة السياسية لاستخدام نسبة عالية من اموال الموازنة لضبط هذا العنف والنتيجة ضعف المؤسسات الانتاجية وقلة فرصها في توفير فرص عمل وسوء الانتخابات وتقليص حجم المشاركة من قبل المجتمع.

ثانياً. التوصيات:

1. ضرورة الانتفاع من الموارد المالية الاقتصادية في دعم الخطط التنموية في البلاد من خلال استخدام الأساليب الرشيدة لتحقيق الاكتفاء الذاتي، والعمل على معالجة مواطن الوهن والضعف التي رافقت عملية بناء مؤسسات الدولة بعد عام 2003، كالتوافقية السياسية والمحاصصة الحزبية، والركون إلى مبدأ تكافؤ الفرص لا توزيعها على أعضاء الحزب والكفاءة والمهنية في اسناد المهام الوظيفية الرئيسة بالدولة.
2. معالجة مشكلة الفساد المالي والإداري وايجاد الخطط المثلى لإدارة المال العام من خلال ضبط الايرادات وكفاءة النفقات العامة من خلال موازنة اتحادية تنموية وفق اسس وقواعد مهنية بعيدا عن الخلافات السياسية.
3. العمل على تنمية أنشطة البلاد الاقتصادية غير النفطية والمشاريع الإنتاجية المدرة للدخل التي من شأنها أن تجعل اقتصاده قوي مستقر مزدهر أكثر مرونة في مواجهات الصدمات والتحديات الخارجية المالية والاقتصادية وتبعده عن مشكلات الاقتصاد الريعي، فضلا عن ذلك فسح المجال أمام القطاع الخاص في بناء المشاريع الانتاجية المهمة لتحقيق إيرادات تنوع أموال الموازنة العامة.
4. تخصيص الأموال اللازمة من الموازنة للعمل على ترميم العقد الاجتماعي في البلاد واعادة الثقة بالعملية والطبقة السياسية، فضلا عن ذلك ضرورة أبعاد البلاد عن صراع المحاور الدولية والإقليمية عبر انتهاج سياسة خارجية متوازنة مع الفواعل الاقليمية والدولية بما يخدم مصلحة البلاد، والحلول في معالجة هذه الاشكاليات من خلال رفع نسبة مساهمة الايرادات النفطية بالتخصيصات الاستثمارية ومغادرة الاساليب التقليدية بالتمويل وتنفيذ المشاريع، والتأسيس لجهاز مركزي للتعاقد واحلال موازنة البرامج والأداء محل موازنة البنود الهشة والمضطربة واعتماد شفافية الموازنة الاتحادية ومعالجة مشكلة المديونية الخارجية.
5. تضمن الدستور العراقي مبادئ عدة من مبادئ الحكم الرشيد ولكنها بحاجة إلى أن تكون فاعلة ومساهمة ومترجمة على ارض الواقع، وان يتم تبنيها والأخذ بها في تشريعات الدولة ومؤسساتها الاتحادية، بالتالي تترسخ أكثر لدى العقل الجمعي المجتمعي، وتنغرس أصولها في وعي الأفراد والمجتمع، وبمرور الوقت تكتسب صفة الالتزام بها من جانب الحاكمين والمحكومين.
6. إن العراق يواجه تحديات في مجال تطوير العملية السياسية التي افتقدت القدرة على زيادة النمو الاقتصادي الذي يمثل السبيل لتحقيق التنمية المستدامة، بالتالي لابد صياغة جديدة لنظامه على نحو يثبت ويظهر شرعيته من خلال الانفاق الأمثل للموارد المالية والاقتصادية بما يحقق مشاركة فاعلة ومهمة في بناء مشروع الدولة التي تحمي الجميع وتوفر الخدمات للجميع.
7. تطوير مؤشرات الحكم الصالح والرشيد وتحسين ادارة المالية العامة من اجل تعزيز التنمية المستدامة لا يتم الا بالإدارة الوطنية الحقيقية للتغيير والانتفاع من تجارب البلدان الأخرى فيما يتعلق بتحسين

أداء نظام ادارة المالية العامة من خلال انضباط مجمل المالية العامة والتخصيص الاستراتيجي للموارد والاستخدام الفعال للموارد لتقديم الخدمة.

المصادر

1. احمد جاسم المطوري والباحث نصيف جاسم العبادي، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، دور اللامركزية والحكم الرشيد في الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة البصرة، العدد السادس والثلاثون / المجلد التاسع / تموز 2014.
2. حسين احمد السرحان، الإطار التشريعي للحكم الرشيد والحق في التنمية مع اشارة خاصة للعراق، مؤتمر الاصلاح، شبكة النبأ المعلوماتية، 2018.
3. حسين احمد السرحان، الشفافية المالية في العراق، المبادرة العالمية للشراكة في الموازنة، مركز الشفافية العالمية، 2019.
4. حسين احمد السرحان، الشفافية المالية في العراق، المبادرة العالمية للشراكة في الموازنة، مركز الشفافية العالمية، 2019.
5. حيدر نعمة بخيت، الحكم الصالح في العراق ودوره في بناء الدولة، جامعة الكوفة، 2019.
6. علي عبد الكاظم دعدوش، أسعار النفط ودول أوبك علاقة متضادة، الضاد للنشر والتوزيع، بغداد، 2020.
7. محمد محمود العجلوني، أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة، مركز تمكين الانسان، 2018.
8. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، للمدة 2004- 2020.
9. وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، للمدة 2005-2020.
10. يختار عبد القادر، ود. عبد الرحمن عبد القادر، دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية الاقتصادية، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي، جامعة وهران، الجزائر 2011.